

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: إرتفاع مساحات الأبنية المرخصة في المملكة بنسبة 21% خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العمراني ورخص الأبنية في المملكة، حيث بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025 ما مساحته 5.58 مليون م²، مقارنة مع 4.62 مليون م² لنفس الفترة من عام 2024، بإرتفاع نسبته 21%. كما بلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 14,124 رخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025، مقارنة مع 12,614 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2024، بنسبة نمو بلغت 12%. وعلى الصعيد الشهري ارتفعت المساحات المرخصة من 792 الف م² لشهر حزيران 2025 إلى 809 الف م² لشهر تموز 2025، بنسبة نمو شهرية بلغت 2.1%.

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة الشهرية

(بالآلف متر مربع)

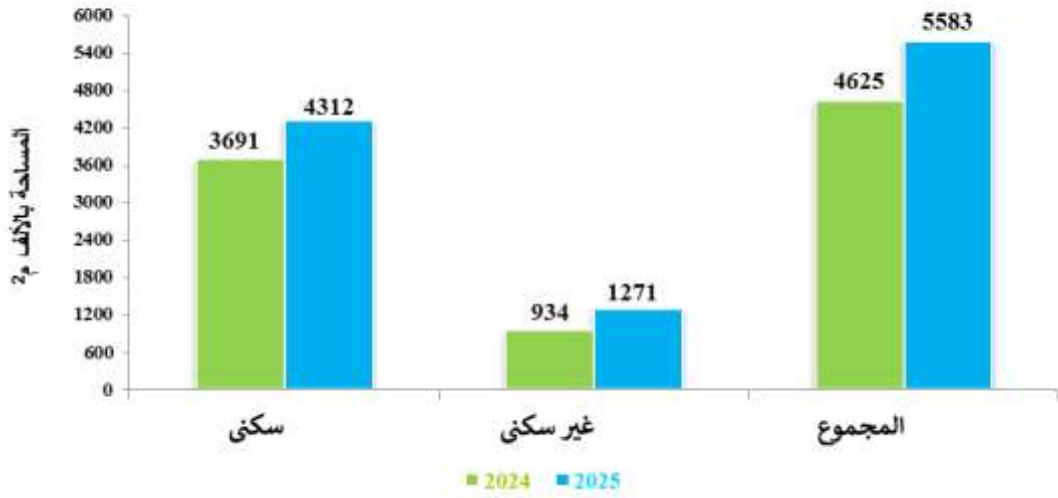


وعلى صعيد أغراض الترخيص، أشار مسح دائرة الإحصاءات العامة ان المساحات المرخصة للأغراض السكنية بلغت 4.31 مليون م²، مقارنة مع 3.69 مليون م²، خلال نفس الفترة من عام 2024، بإرتفاع نسبته 16.8%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية نحو 1.271 مليون م²، مقارنة مع نحو 934 الف م² خلال نفس الفترة من عام 2024، بإرتفاع نسبته 36.1%.

وعليه فقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 77.2% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، و 22.8% للأغراض غير السكنية.

الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر السبعة الأولى

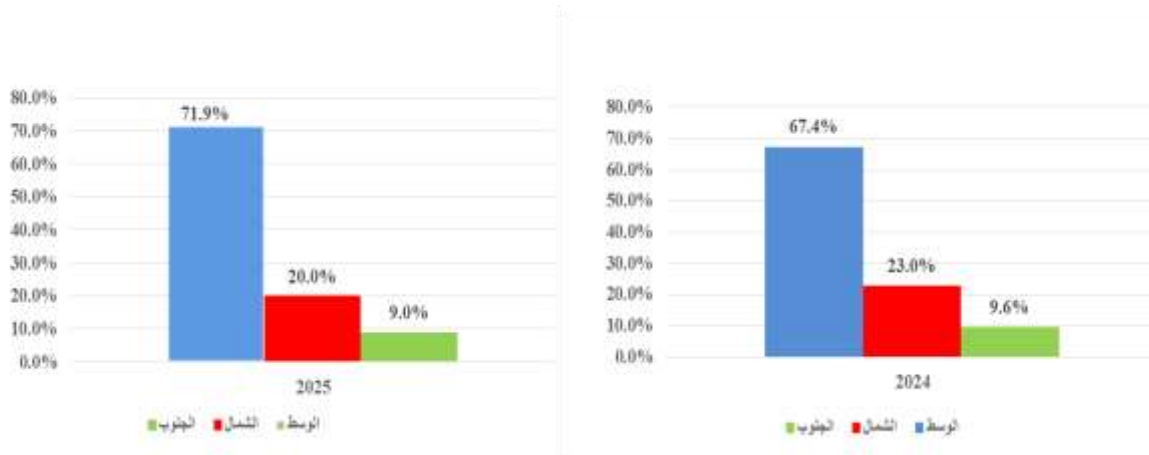
من عامي 2024 و 2025



وعلى مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 71% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة، بارتفاع نسبته 5.3%، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 20%، بانخفاض نسبته (13%)، وإقليم الجنوب ما نسبته 9%، بانخفاض نسبته (6.3%).

الشكل (3): التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الإقليم خلال الأشهر السبعة الأولى

من عامي 2024 و 2025

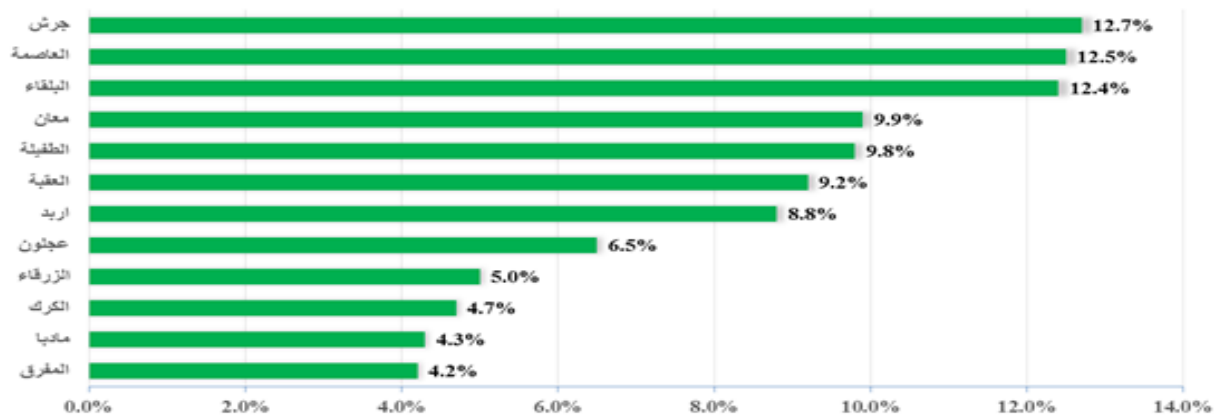


أما بالنسبة للتوزيع النسبي للمساحات المرخصة للأغراض السكنية حسب عدد السكان في المحافظات، فقد سجلت محافظة جرش أعلى نسبة إذ بلغت 12.7 %، وبمساحة مقدارها 0.487 م² لكل فرد، فيما سجلت محافظة المفرق أقل نسبة من التوزيع النسبي لحصة الفرد للمساحات السكنية الجديدة المرخصة، حيث بلغت 4.2 %، وبمساحة مقدارها 0.161 م² لكل فرد في فترة الأشهر السبعة الأولى من عام 2025.

جدول (1): حصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025 حسب المحافظة

المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة للسكن م ²	نصيب الفرد الواحد من المساحة المرخصة م ² ، في الشهر	التوزيع النسبي لحصة الفرد من المساحة المرخصة حسب المحافظة
جرش	291,000	141,861	0.487	12.7%
العاصمة	4,920,100	2,358,283	0.479	12.5%
البلقاء	603,700	286,280	0.474	12.4%
معان	194,500	73,547	0.378	9.9%
الطفيلة	118,200	44,329	0.375	9.8%
العقبة	245,200	86,553	0.353	9.2%
اربد	2,173,200	729,740	0.336	8.8%
عجلون	216,200	53,872	0.249	6.5%
الزرقاء	1,675,700	322,535	0.192	5.0%
الكرك	388,700	69,892	0.180	4.7%
مادبا	232,300	37,009	0.159	4.3%
المفرق	675,200	108,518	0.161	4.2%
المجموع	11,734,000	4,312,419	0.368	100%

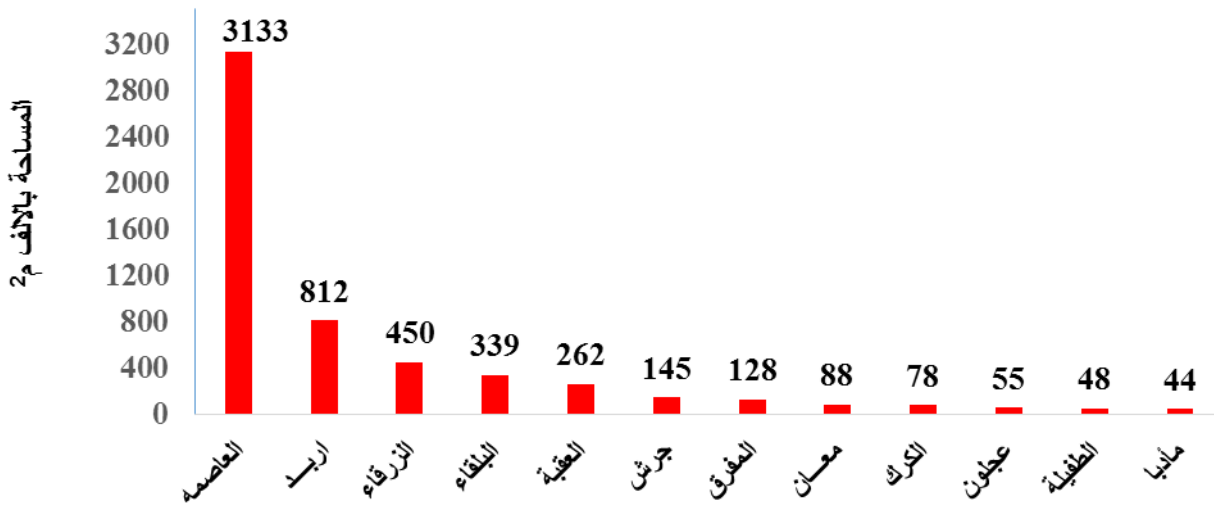
الشكل (4): التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظة خلال الأشهر السبعة الأولى من عامي 2024 و 2025



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 62% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 38%.

وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 3.5 مليون م²، مقابل نحو 3 مليون م²، خلال نفس الفترة من عام 2024، بارتفاع نسبته 16.7%.

الشكل (5): مساحة الأبنية المرخصة حسب المحافظة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025 (بالألف متر مربع)



هذا وتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

تعتبر مؤشرات رخص البناء عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها.